السياسات النفطية العراقية
بين المصالح المحلية والضغوط الدولية

م.م ديانه ضياء شاكر
hum412.a.diaa@uobabylon.edu.iq
كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة بابل

Iraqi oil policies
Between local interests and international pressures

Abstract:

Oil is considered a major source of revenue In Iraq, but it also poses structural and economic challenges, and oil policy may work to balance local interests and international pressures. Iraqi oil policy strengthens the local economy and meets the needs of the people by benefiting from oil wealth, and it also faces international pressures. Related to production and export. Infrastructure and public services must be restored, to achieve sustainable development, in order to benefit from foreign investments for the benefit of the Iraqi people. Therefore, it is necessary to achieve a balance between the Iraqi economy's dependence on oil as a main resource, and diversifying the economy to strengthen other sectors

Key words:

Oil-oil revenues-Iraq economy

المستخلص

يعتبر النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في العراق، ولكنه أيضًا يشكل تحديات هيكلية واقتصادية مهمة ، وقد تعمل السياسة النفطية على تحقيق التوازن بين المصالح المحلية والضغوط الدولية

تقوي السياسة النفطية العراقية الاقتصاد المحلي و تلبي احتياجات الشعب وذلك بالاستفادة من الثروة النفطية، ومواجهة الضغوطات الدولية المتعلقة بالإنتاج والتصدير.

ويجب أن يتم ترميم البنية التحتية والخدمات العامة، لتحقيق تنمية مستدامة، وذلك للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لصالح الشعب العراقي، لذلك من الضروري تحقيق توازن بين اعتماد اقتصاد العراق على النفط كمورد رئيسي، وبين تنويع الاقتصاد لتقوية القطاعات الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

النفط_ الاقتصاد العراقي _ الايرادات النفطية

المقدمة

تتأثر السياسة النفطية في العراق بالعديد من العوامل المحلية والدولية، اذ يعود تاريخ النفط في العراق للعقود الأولى من القرن العشرين، و تم اكتشاف حقول النفط الكبيرة في المناطق الجنوبية والشمالية[1]، كما تأثرت السياسة النفطية بالتغيرات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك الحروب والعقوبات الدولية.

و يعتبر النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في العراق، ومؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والميزانية، اذ تتعامل الحكومة العراقية مع توزيع الإيرادات والاستثمارات في القطاع النفطي بناءً على مصالحها المحلية.، كما تتأثر السياسة النفطية بالضغوط الدولية، بما في ذلك العقوبات والتحالفات الإقليمية والدولية، اذ يجد العراق نفسه في توازن هش بين مصالحه المحلية والمطالب الدولية.

لذلك يجب أن يكون هناك توازن بين تلبية احتياجات الشعب العراقي والاستجابة للضغوط الدولية. اذ يعد النفط موردًا استراتيجيًا، ويجب أن يتم استغلاله بشكل يعود بالفائدة على الجميع.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في اعتبار العراق من الدول ذات المصدر الدخل الواحد وهو النفط، ولقد كان للممارسات السابقة للسياسة الاقتصادية في العراق دور كبير في عدم تنويع الاقتصاد، مما أدى إلى الاعتماد الكامل للموازنة العامة للدولة على الإيرادات النفطية، مما جعل اقتصاد العراق في موضع خطر، بسبب التغير المستمر في أسعار النفط العالمية وانعكاسه بالتالي على زيادة المشاكل السياسية والاقتصادية في المنطقة.

تساؤلات البحث :

يقودنا هذا البحث إلى مجموعة اسئلة وهي:

1- مامدى تأثير التغير في أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق؟

2- ما سبب الفساد الإداري الذي يسود العراق في القطاع النفطي؟

3- ما سبب الضغوطات الدولية المفروضة على سياسة النفط العراقي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير انخفاض وارتفاع اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق وتأثيرها سلباً وايجاباً على الاستقرار الاقتصادي ، وتنويع مصادر الإنتاج المحلي و الإيرادات النفطية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من معرفة أهمية القطاع النفطي في اقتصاد العراق، وكيفية اعتماد الدولة على إيرادات النفط المصدرة الى الخارج المعتمدة عليه في تمويل انشطتها المختلفة لتحقيق كافة المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

يمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة جعلته محط انظار العديد من الدول الاجنبية ، اذ يمتلك احتياطي من النفط في عام 2009 بلغ حوالي 148 ملياراً و800 الف برميل ، وهو يحتل المرتبة الخامسة عالميا بعد فنزويلا والسعودية وكندا وإيران، وثاني اكبر البلدان المصدرة للنفط (اوبك) بعد السعودية بحسب بيانات أوبك[2]، وبسبب عدم وجود كفاءة بالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الازمات العالمية المتمثلة بجانحة كورونا التي ادت الى تراجع اسعار النفط عالمياً[3] وسيطرة (داعش) على العراق والتحكم بمنشآته النفطية الى خسارة مايقارب 50 مليون دولار شهرياً [4] .

استمرت البلدان النفطية في عملية تنقيب النفط، وحسب مصادر بأن العراق يمتلك احتياطات نفطية تصل إلى أكثر من 500 مليار برميل ، فإذا تم التأكيد على ذلك، فسيصبح العراق من أوائل الدول التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة جداً، وبالنسبة لمستوى الإنتاج، فإن إنتاج العراق عامة والنفط خاصة غير مستقر بسبب طبيعة الاحداث ،فقد بلغ انتاجه في سنة 1979الى 3.477مليون برميل ،ولكنه انخفض بشكل سريع الى 897الف برميل في عام 1981،ثم بدأ يرتفع عام1990 حتى وصل 2.113 مليون برميل ثم اصبح282 الف برميل في عام1991 ثم بدأ يرتفع مرة اخرى في عام 1998 حتى وصل 2.181 مليون برميل واستمر على ذلك حتى عام2002 وانخفض عام 2003 الى 1.378مليون برميل ، ولكنه بلغ ارتفاعه الى 4.410مليون برميل وذلك في عام 2018 ويعتبر هذا اعلى نقطة انتاج في تاريخ العراق [5].

أما بالنسبة لمستوى المالية العامة فقد ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالإيرادات العامة، حيث بلغت نسبته 89.7 ٪ من الإيرادات العامة، مقارنة بباقي الإيرادات الأخرى التي كان مجموعها 10.3 ٪ من الإيرادات العامة المتمثلة بالضرائب على الثروات حوالي 3.2 ٪ والضرائب السلعية ورسوم الإنتاج 2.1٪ والايرادات التحويلية 1.5٪ والرسوم 1.0 ٪ وفي المقابل، نلاحظ إن القسم الأكبر من النفقات العامة يذهب نحو الجانب الاستهلاكي وليس الاستثماري، وبالنسبة لمستوى التجارة نجد أن الصادرات والواردات الخارجية نسبتها 62.60 ٪ من الناتج المحلي وذلك في عام 2018 ، وهذه حجم التجارة الخارجية من الاقتصاد،. بينما نجد إن الصادرات النفطية نسبتها 99.98 ٪ من قيمة الصادرات السلعية، نجد بذلك إن مساهمة النفط في

التجارة الخارجية بنسبة 65.28 يعني أن النفط يسيطر على التجارة وبذلك فأن نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة تعطينا الصورة الحقيقية لمدى سيطرة النفط على الاقتصاد العراقي وأصبح هو المحرك الرئيسي لأغلب نشاطات العراق الاقتصادية .(6)

نبذة تاريخية عن الصناعة النفطية:

استخدم العراقيون القدماء النفط من بداية ظهوره على سطح الأرض في البناء والعلاج، إضافة إلى خروجه من باطن الأرض واشتعاله كالنار الازلية في كركوك[7]، وسمي البابليون القير الذي وجد على شكل كتلة صلبة بجوانب نهر الفرات باسم النفط و استفادوا منه في انتاج مادة الاسفلت والبناء وتعبيد الطرق وأيضا في صناعة وسائل النقل المائي[8]، كما يعتبر العراق واحدة من أهم البلدان التي لديها موارد اقتصادية مهمة وأهمها النفط الذي يتكون من مكونات هيدروكربونية ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص كيميائية متعددة, والمادة النفطية الخام عبارة عن سائل ثقيل اسود اللون مائل للون الازرق مكون من مركبات الكاربون والهيدروجين, وتكونت المادة في فترات زمنية طويلة, وحسب مصادر إن المادة النفطية تنتج من تحلل مواد عضوية بفعل عوامل الحرارة والضغط في باطن الأرض [9].

وفي عام ١٩٢٧ تم اكتشاف حقول (بابا كركر شمال مدينة كركوك و لكن في عام ١٩٣٤ ، تم البدء بإنتاج النفط بشكل تجاري وذلك بعد حصول الاتفاق على مد خط أنبوب (كركوك – حيفا) وخط انبوب (كركوك – طرابلس) وتم التوسع التدريجي لشركة النفط التركية باتجاه اكتشاف حقل نفط الزبير عام ١٩٤٧ وبعده حقل الرميلة العملاق[10] في جنوب العراق عام ١٩٥٤ والذي يعبر عن نهاية العمليات الاستكشافية الفعلية لهذه الشركة . ولكن بعد عام ١٩٥٨ قامت الحكومة العراقية بطلب بضرورة الحصول على جزء من حقوق العراق النفطية التي تتعلق في حساب كلفة الإنتاج والأسعار والمشاركة في رأس المال وزيادة حصة العراق من الفوائد النفطية, مما دفع الحكومة العراقية على اصدار قانون رقم ٨٠ الذي نص على استرجاع الأراضي غير المستثمرة فعلا والتي تشكل ٩٩,٥٪ من مجموع الأراضي ومنح الامتيازات النفطية التابعة للشركات الأجنبية بسبب أصرار الشركات على تجاهل حقوق العراق [11]، وقد شهدت الصناعة النفطية في العراق بعد سبعينيات القرن الماضي، تطورات واضحة في مجال زيادة الطاقة الإنتاجية ومد خطوط الأنابيب سواء للتصدير أو النقل الداخلي للمشتقات النفطية إضافة إلى موانئ التصدير والتصفية للمشتقات النفطية وصناعة الغاز [12].

المبحث الأول :المصالح المحلية في السياسة النفطية العراقية

من خصائص الاقتصاد العراقي اعتماده الكبيرعلى الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل مايصل الى95% من الإنفاق العام، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لبقية القطاعات الاقتصادية في المساهمة في تمويل الموازنة العامة، وسبب تراجع الحصيلة الضريبية ومن أهمها ضريبة الدخل، علماً أن إجمالي الضرائب لا يشكل سوى.2.1٪ من إجمالي الايرادات الضريبية وهذا يشكل خللاً واضحاً في بنية الاقتصاد العراقي، إضافة إلى انتشارمشكلة التهرب الضريبي، بسبب تخلف القوانين الضريبية[13].

أولاً :الاعتماد الكبير على عائدات النفط في ميزانية الدولة

يعتمد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للدخل الا وهو النفط الذي له دور كبير في انشاء الناتج المحلي، ويعتبر النفط صلة الوصل التي تصل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الخارجي.

وفي حالة انخفاض سعر النفط يؤدي ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي، كما حصل ذلك في عام 2009 ، فقد كان معدل النفط 9.8 وتراجع إلى 6.9 ، وذلك وفقاً لتقدير صندوق النقد الدولي، وذلك التراجع نتيجة عدم وجود تنوع في الاقتصاد والاعتماد على مصدر اقتصادي واحد، ففي بداية الأزمة انخفض سعر النفط إلى أكثر من 65٪ من سعره [14].

نجد من الموازنة العامة للاقتصاد في العراق، إن ايرادات النفط احتلت المركز الأول في دعم وتمويل الموازنة العامة مقارنة مع الإيرادات الأخرى، مثل الإيرادات الضريبية وغيرها، وإن زيادة مشكلة الأزمة المالية تؤدي إلى عدم قدرة الاقتصاد على التواصل في الوفاء بالدين الذي يشكل حملا كبيراً على العراق، وسيظل مقيدا بالالتزامات المالية، وبالنسبة لمشروعات الإعمار التي تحدثت عنها الحكومة سيتم تأجيلها إلى أجل غير مسمى، ونصل بذلك إلى توجه الاقتصاد العراقي مجبراً للاقتراض من الخارج، فذلك يزيد من العوائق المادية، وممكن أن يحصل على كسب قرض ميسر لسد التزاماته أمام المؤسسات الدولية المالية [15].

ثانياً : مطالب المحافظات النفطية بحصة أكبر من الإيرادات

في الوقت التي تحاول فيه الحكومة العراقية استعادة نشاط اقتصادها المعتمد على النفط، فأنها تواجه معوقات متزايدة من المناطق التي تطالب بحصة أكبر من الثروة النفطية للبلاد، كوجود خلاف بين وزارة النفط ومجلس محافظة البصرة حول السيطرة على المشاريع الاستثمارية في المحافظة، وإصرار حكومة إقليم كردستان على العقود التي وقعتها مع شركات نفط دولية، من شأنها إقرار قانون وطني للهيدروكربونات ليساعد في إيجاد حل لهذه الخلافات. ولكن في الأغلب، سوف يتم تعطيل إقرار القانون الوطني بسبب وجود آراء متعارضة حول الطريق لإعادة تخصيص العائدات النفطية[16].

قام الدستور بتقييد سلطة بغداد بما يرتبط بالنشاطات الأساسية في قطاع النفط، عن طريق إعطاء صلاحيات كبيرة للمحافظات، وفرض توزيع العائدات النفطية لتعويضهم عن أخطاء الماضي ،ولكن لم تتلاءم القيود القانونية وتوزيع الموارد في جميع أنحاء العراق مع عدد كبير من السلطات الجديدة التي اتيحت للمناطق، فعلى سبيل المثال : تمتلك محافظة البصرة الجزء الأكبر من الثروة النفطية ولكنها تفتقد إلى البنى التحتية للتنقيب والإنتاج

فقد بقيت المحاصصة التي تم صياغتها بطريقة غير جيدة بالتشكك حول المسؤوليات المالية للمناطق، اذ تم إجبار بغداد بتعيين قسم من الموازنة الوطنية للمحافظات ولم يتم إجبار المحافظات بتسديد دفعات للحكومة خلال مدة معينة، وليست هناك أيضاً سياسة وطنية واضحة حول آلية إنفاق الثروة النفطية في العراق.

يحتاج العراق إلى نظام فيدرالي متماسك لينقل الوقائع السياسية والاقتصادية وللوصول إلى الثروة النفطية بأقصى حد وتهدئة النزاع على الموارد، من خلال رسم خطوط أوضح لتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية وكذلك مجالس المحافظات. لذلك يجب أن يتم توسيع سلطة بغداد أبعد من الصلاحيات الممنوحة لها بموجب الدستور الحالي، وإعطاؤها دوراً أكثر مباشرة في إدارة موارد النفط وعائداته [17].

ثالثاً :الفساد وسوء الإدارة في القطاع النفطي

بما أن العراق معتمد في اقتصاده على النفط، فمن الطبيعي أن مستوى معيشة المواطنين يرتفع بارتفاع إيرادات النفط وينخفض بانخفاضها، ولكن الواقع بأنه عند ارتفاع الإيرادات النفطية بعد انخفاضها لا يرتفع مستوى المعيشة وذلك بسبب انخفاض سعر صرف الدينار وارتفاع اسعار الخدمات وارتفاع نسبة البطالة و معدلات الفقر، وكثرة الديون الداخلية والخارجية التي أدت إلى العجز المالي.

وهذا التناقض سببه الفساد وسوء إدارة المال العام، لذلك يعد العراق من بين أكثر الدول فساداً في العالم، وهذا أثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة ونفقاتها، بسبب الاعتماد على النفط واعتباره المصدر الوحيد للاقتصاد في العراق، فإن تحويل الإيرادات تعتبر مصدراً كبيراً من مصادر الفساد، وذلك لعدم وجود رقابة واشراف على الفئة التي تحكم الأموال والإيرادات فهي تستطيع تحويل مليارات الدولارات من العائدات قبل أن يتم تسجيلها داخل خزينة الدولة، ويسهل عمل ذلك لأنه من المستحيل معرفة الشعب المبالغ التي يتم تحويلها إلى العراق، فإن تحويل هذه العائدات تتم بغض الطرف سواء كان سلبياً ام إيجابياً، و عن طريق المصارف المحلية أو الدولية التي تتعاون في تسريب أو إخفاء هذه التحويلات[18].

المبحث الثاني :الضغوطات الدولية على سياسات النفط العراقية

يعود تاريخ اكتشاف النفط في العراق إلى ثلاثينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت، يواجه قطاع النفط العراقي مجموعة تحديات اقتصادية وسياسية وضغوط دولية من دول مختلفة أثرت على سياسته النفطية ومن ضمن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التي تهدف لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق.

اولاً :مصالح الشركات النفطية العالمية

في نهاية القرن التاسع عشر نُشطت عمليات البحث عن النفط العراقي من قبل البعثات الألمانية التي تم إرسالها للعراق للبحث عن النفط، ففي هذه الاثناء كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية، وقد ضمت الموصل و البصرة و بغداد مناطق التنقيب و الاكتشاف، فقد أكدت هذه البعثات على وجود كميات كبيرة من النفط فيها و بكميات كبيرة [19].

قامت الدولة العثمانية بإعطاء امتياز لشركة سكة حديد الاناضول التي تعود ملكيتها لألمانيا ،ولكن وجود ألمانيا في العراق قد اثار قلق بريطانيا وخافت على مصالحها في الخليج العربي، فقامت بريطانيا بدعم الشركات حتى يقوموا باستخدام أموالهم في المناطق التي يتواجد فيها النفط، [20].

في عام ١٩١٢م اتفقت كلا من ألمانيا وبريطانيا وهولندا بتشكيل شركة عرفت بشركة البترول التركية لامتلاك نفط العراق، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، قام بريطانيا بمصادرة حصة ألمانيا النفطية في العراق ووضع فرنسا كشريك في نفط العراق، باعتبارها أحد الأطراف المنتصرة في الحرب [21].

وفي عام ١٩٢٠ م، طالب الرئيس الأمريكي بتطبيق سياسة سميت بسياسة الباب المفتوح حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة استغلال النفط في العراق، ولكن لم تقتصر المنافسة النفطية على هذه الدول، ولكن حاولت دول أخرى الحصول على امتيازات نفطية في العراق، ففي بداية القرن العشرين اهتمت الشركات الأجنبية بالحصول على امتيازات نفطية خصوصا في المناطق الشمالية من العراق لأنها تحتوي على النفط بكميات كبيرة [22]. وفي عام ١٩٢٩م انضمت إلى (شركة البترول التركية مجموعة من الشركات النفطية الاحتكارية العاملة في العراق، وغيرت اسم الشركة ليصبح شركة نفط العراق

"Iraq Petroleum Company "IPC، حيث حققت شركات النفط ارباحاً هائلة مثل : شركة بريتيش بتروليوم[23]"، "إكسون موبيل"، "شيفرون"، و"شل" وذلك في الربع الثاني من العام الحالي[24].

على الرغم من قدرة شركات النفط الأجنبية التي سيطرت على العراق من التأقلم مع الوضع السياسي والأمني ، واستمرارها في الإنتاج في حقول النفط الرئيسية دون أن تتأثر بشكل كبير، ولكن هذا لم يمتد لفترة طويلة لأن الوضع الأمني في العراق قد تدهور، وبسبب ذلك ابدت مجموعة من الشركات النفطية العالمية المتواجدة في العراق الرغبة في الخروج من العراق بسبب عدة أسباب فمثلا شركة بي بي البريطانية قد بررت انها ستقوم ببناء شركة منفصلة بشراكة مع مؤسسة البترول الصينية الوطنية، وبررت شركة اكسون موبيل الأمريكية ببيع حصتها المتواجد في حقل غرب القرنة مقابل مبلغ ٤٠٠ الف دولار، كما اوضحت شركة لوك اوبل الروسية عن رغبتها ببيع حصتها لمستثمرين صينيين ولكنها تراجعت عن ذلك[25].

في المقابل شاركت الشركة الصينية بحصص في عدد من الحقول النفطية الرئيسية في العراق وقامت باستغلال الوضع وحصلت على صفقات تجارية احتكارية مكنتها من تطوير المصافي النفطية وحفر الآبار، وذلك بعد أن حلت الشركات الصينية محل الشركات الأجنبية من العراق لتحقيق أقصى استفادة من الظروف المتغيرة والضغوط الدولية لتحقيق مصالحها[26].

ثانيا : الضغوط الأمريكية لتطوير الإنتاج

حدث لقطاع النفط مجموعة تغيرات كبيرة في عام ٢٠٠٣ بعد غزو أميركا للعراق، وقامت وزارة النفط بمجموعة جولات تراخيص لتطوير النفط، ولكن حاولت وزارة النفط قبل جولات التراخيص بالتفاوض مع شركات عالمية نفطية لتوقع معها على عقود إسناد فني بخصوص حقول النفط المنتجة مثل حقل الرميلة والزبير، وبالفعل تم التفاوض مع الشركات مثل شركة اكسون موبيل الأمريكية وبي بي البريطانية واتفقوا على إقامة عقود إسناد فنية لأن هذه الحقول منتجة تحتاج فقط إلى تطوير فني لإعادة حفر الابار و إعادة تأهيل المنشآت السطحية[27]، ولكن المفاوضات انتهت، وتم اللجوء إلى إقامة جولات تراخيص وذلك لأسباب مالية وإدارية نذكر منها :

1- عدم تحديد الأموال الكافية لتطوير حقول النفط.

2- نقص في الموارد البشرية بسبب هجرة الكثير من أبناء العراق بسبب أوضاع العراق في ذلك الوقت، وبالإضافة إلى عدم قدرة وزارة النفط على تطوير الموارد البشرية

3- تراجع الطاقة الانتاجية للنفط في جنوب وشمال العراق بنسبة تزيد عن ٥ ٪ سنويا.

لذلك يبقى تطوير النفط في العراق تحديًا يتطلب جهودًا مستمرة واستثمارات دولية وخبرات عالمية لتحقيق أهدافه المستقبلية[28].

ثالثاً: موقف دول الجوار (تركيا، إيران، السعودية).

منذ سنوات طويلة، تشهد السياسة العراقية صراعًا مستمرًا بين دول الجوار حول قطاع النفط، بما في ذلك تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، التي ابدت مواقف متباينة تجاه سياسات النفط العراقية والضغوط الدولية المتعلقة بها.

تعيش السياسة النفطية في العراق صراع دائم، وقد اختلفت مواقف دول المجاورة للعراق(تركيا، إيران، السعودية) حول الضغوط الدولية على سياسات النفط العراقية .

تركيا

تحاول تركيا جاهدة إلى تقوية التعاون الاقتصادي بينها وبين العراق وخصوصا في مجال النفط، حيث تعتبرها شريكة لها في مجال الطاقة، ورغم ذلك ظهرت بعض الخلافات بين البلدين ويعود السبب إلى المصالح غير المشتركة والصراعات الإقليمية، اذ تواجه تركيا تحديات هائلة بما يتعلق بالخلاف النفطي، المتعلق بصادرات النفط من إقليم كردستان في العراق عبر تركيا.
يوجد بين تركيا والعراق مصالح اقتصادية مشتركة، فإن العراق يحتوي على موارد هيدروكربونية بكثرة ولهذه الموارد أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا بسبب موقعها الجغرافي القريب، ولكنه في ٣ مارس عام ٢٠٢٣ م فاز العراق بقضية تحكيم ضد تركيا داخل محكمة التحكيم المرتبطة بغرفة التجارة الدولية، بمنع تصدير النفط من إقليم كردستان لتركيا، وتم مطالبة تركيا بدفع مبلغ تعويضي للعراق لأنها خرقت جزءاً من بنود العقد الذي كان بين عام ٢٠١٤ و ٢٠١٨ وبعد صدور هذا الحكم توقفت تركيا عن استيراد النفط من كردستان، وهذا له أثر كبير على أسواق الخام، وقد يؤدي إلى نقص المساعدات. ولحل هذا الخلاف، يجب أن يكون هناك تحقيق توافق بين انقرة وبغداد، فذلك يستطيع أن يحدد صلاحيات الحكومات الإقليمية فيما يتعلق بموارد النفط[29].

السعودية :

كان موقف المملكة العربية السعودية من الضغوط الدولية على سياسات النفط العراقية موقفاً مخططاً له وذلك حفاظاً على مصالحها الاقتصادية. اذ أصرت المملكة العربية السعودية على ضرورة التنسيق بينها وبين العراق بما يتعلق بموضوع اسعار وسوق النفط بهدف الحفاظ على ثبات أسواق الطاقة في المنطقة، ولضمان مصالحهما الاقتصادية، فقد تسعى المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع العراق حتى تحافظ على سعر النفط لتطويرمصالحها الاقتصادية .وتحاول السعودية التواصل مع العراق عن طريق وساطات دبلوماسية للتخفيف من التوتر في المنطقة، حيث أن السعودية ترى ان العراق له دور كبير ومهم في تحقيق الاستقرارالإقليمي.[30]

المبحث الثالث: آفاق مستقبل السياسات النفطية العراقية.

أن مسار السياسات النفطية في العراق، يشكل تحديات وآفاق مهمة وخطيرة ذلك لأن النفط العراقي هو مصدر أساسي لارتفاع سبل المعيشة والخدمات العامة والاستقرار الإجتماعي .

أولاً: التحديات السياسية والاقتصادية والامنية.

أن صناعة النفط العراقي تواجه تحديات عدة تؤثر على استدامته وتطوره ومن هذه التحديات :

التحديات السياسية:

- أن مشاريع النفط العراقي تتعارض مع العقوبات الأمريكية على سوريا، فيحتاج ذلك الى موافقة أمريكية لهذه المشاريع
- أن أراضي خطوط أنابيب النفط العراقي تواجه خلافات من العراق وسوريا.
- ارتفاع تكاليف البنيى التحتية[31].

التحديات الاقتصادية:

-أن الاقتصاد في العراق يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط مما يجعله مرتبطاً بأسعار النفط المتغيرة.

-أن البنية التحتية تشهد تحديات كثيرة لتتمكن من تطوير وتحديث آليات الإنتاج والتصدير.

- النفط هو أساس الحياة في العراق، فأن تدفقه باستمرار يعد أمرا حيويا للبلاد لتجاوز الصعوبات أن وتطوير القطاع النفطي بشكل دائم [32].

التحديات الأمنية:

- يسود مناطق العراق كثير من العنف والاضطرابات مما يؤثر على تطوير الإنتاج النفطي.
- أن ما حصل من تخريب للمنشآت والمشاريع النفطية يشكل تخوفا كبيرا على العمال والمنشآت[33].

ثالثاً: التوصيات والحلول المقترحة

1. العمل على التنويع الاقتصادي للطاقات وذلك للاستفادة من عائدات النفط .
2. تطوير وتحديث الحقول النفطية ذات الكفاءة الانتاجية وتكاليف الانتاج المنخفضة من أجل تحقيق النمو المستدام وجذب الاستثمارات.
3. يجب تطوير الصناعة النفطية العراقية وذلك بإنشاء مشاريع للمنتجات البتروكيماوية وتوسيع نطاق عملياتها. لزيادة القيمة المضافة لبرميل النفط وتوفير فرص العمل.
4. يجب أن يتم تنويع مصادر الدخل من خلال تقليل الاعتماد على تصدير النفط بشكل خام لتحقيق الكفاية الاقتصادية

الاستنتاجات والتوصيات :

1-أن الاعتماد الكبير على النفط يشكل تحديًا للإصلاحات الاقتصادية في العراق فيجب تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات غير النفطية لتحقيق النمو المستدام لدعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا لتحقيق النمو المستدام.

2-تزايد تحديات الأمن الغذائي في العراق بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونقص الإنتاج المحلي لاعتمادها على تصدير النفط.

3-التشجيع على الاستثمار الأجنبي لتعزيز إنتاج النفط والغاز وتشجيع الاستثمار من خلال دخول الشركات العالمية و توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيل الإجراءات للمستثمرين للعمل على تطوير قطاع النفط في العراق

4-تغيير نمط الإدارة النفطية وتكثيف الجهود في الاعتماد على الخبرات العراقية.

5-تسريع الإصلاحات الهيكلية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق من خلال مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والامنية.

6-يجب تحسين الشفافية والكفاءة في إدارة قطاع النفط من أجل تطوير القوانين واللوائح لتحقيق استفادة أكبر من الموارد النفطية.

7-العمل مع المنظمات الدولية لتطوير استراتيجيات مستدامة لقطاع النفط من خلال مشاركة الجهات الدولية لتبادل الخبرات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات.

8-يجب أن تكون هذه الحكومة حريصة على تحقيق الأمن الغذائي والتعاون الدولي لتحقيق استدامة القطاع النفطي في العراق.

الهوامش:

(1) تقع اكبر حقول النفط العراقية في البصرة وكركوك وبعدها تأتي محافظات ميسان وبغداد وصلاح الدين وديالى ونينوى. للمزيد من التفاصيل ينظر: غالب نا السعدون ، حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار، ج2، مجلة الجمعية العراقية ، العدد69،كانون الثاني 2013، ،ص9-11 .

(2) منظمة أوبك: منظمة دولية مكونة من13 دولة تأسست عام1960في بغداد من خمس دول اساسية عي (ايران ،العراق،الكويت، السعودية،فنزويلا) مهمتها مواجهة شركات النفط الكبرى والسيطرة على اسعار البترول. للمزيد ينظر: شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الاوبك في سياسات الطاقة العالمية1973-2014،رسالة دكتوراه،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية،2014)، ص12.

(3) علي سعدي عبد الزهرة جبير،تدعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي،السنة الثامنة، مجلة حمورابي، العدد35،شباط 2020 ،صص44.

(4) للمزيد ينظر: جيف بورتر،اثر انهيار اسعار النفط على تنظيم داعش الارهابي،ترجمة وتلخيص مؤيد جبار حسن،مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة كربلاء ،نيسان2015.

(5) عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي،اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام2003 في ضل تذبذب اسعار النفط العالمية،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،المجلد18، العدد68،اذار2012،ص254-260.

(6) المصدر نفسه، ص270- 273 .

(7) النار الازلية: هي النار الناجمة عن اشتعال الغاز امنبعث في جوف الارض بالقرب من الحقل النفطي بسبب وجود تصدعات القشرة الارضية ينظر: صفاقس قاسم هادي ،دراسة مرجعية للمراحل الاولى لاستكشاف النفط في العراق، مجلة الآداب ،العدد129،حزيران2019، ص435.

(8) احمد حسين علي الهيتي،مقدمة في اقتصاد النفط، (الموصل: مطبعة الموصل،1994)، ص40.

(9) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية،(دمشق:دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر،1958)،

(10) حقل الرميلة:من اكبر حقول النفط الانتاجية في العالم حيث يبلغ انتاجه1.3مليون برميل يومياً أي 40%من اجمالي انتاج النفط العراقي للمزيد ينظر: حيدر موسى ،دراسة تركيبية لحقل الرميلة النفطية النفطي في جنوب العراق من البيانات الجيوفيزيائية ومجسات الابار، رسالة ماجستير،(جامعة البصرة:كلية العلوم،2018)،ص32.

(11) احمد جاسم جبار الياسري ،النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد،2009)، ص212.

(12) حسن لطيف كاظم الزبيدي ،النفط والسياسة النفطية في العراق،رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2005)، ص23.

(13) للمزيد عن القوانين الضريبية في العراق ينظر: حسن محمد علي ، قانون ضريبة الدخل وتطبيقاته في العراق ،(بغداد:مطبعة المعارف،1946)،ص122.

(14) المصدر نفسه،ص178.

(15)المصدر نفسه،ص180

(16) المصدر نفسه، ص166.

(17) احمد حسن الهيتي، المصدر السابق، ص330

(18) حسن محمد علي ، المصدر السابق،ص210

(19) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص

(20) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق1925–1952، ط1،(بغداد: دار بغداد للمطبوعات،1980)، ص20

(21) دايفدهفيني، بترول الصحراء ،ترجمة اسماعيل الناظر ،ط1،(نيويورك:مؤسسة فرانكلين،1960)، ص46

(22) طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق1951–1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير،(جامعة تكريت:كلية التربية،2005)،ص4

(23) بريتش بتروليوم:هي اكبر شركة نفط بريطانية في العالم بعد شركتي اكسون موبيل وشل للمزيد ينظر: ميلافيج وبلوشار،شركات النفط العالمية، (الموصل:دار الموصل للطباعة،1985)

(24) عبد الوهاب سلوم،قضية البترول العراقي، (القاهرة:دار الكتاب العراقي،1967)،ص20

(25) المصدر نفسه،ص122

(26) رحيم الشرع وعلي نعمة محمد،الاستثمارات النفطية في العراق عقود وتراخيص،(بيروت:دار السنهوري،2018)

(27) نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق،ص36

(28)المصدر نفسه،ص40

(29) تغريد معين حسن، تحديات الجغرافيا السياسية لتحول الطاقة وانعكاسها على الدول النفطية العراق انموذجاً،ج2،مجلة البحوث الجغرافية،العدد35،السنة2022،ص23

(30) سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ،البنك المركزي العراقي ،(المديرية العامة للاحصاء ، 2011)، ص18–19

(31) علي عبد الرحيم العبودي ،قطاع النفط والغاز داخل العراق : الواقع والحلول،(مركز البيان للدراسات والتخطيط،2014)،ص8

(32) المصدر نفسه، ص6

(33) رحيم الشرع، المصدر السابق،ص

المصادر

اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

(1) احمد جاسم جبار الياسري ،النفط ومستقبل التنمية في العراق،رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد،2009)

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي ،النفط والسياسة النفطية في العراق،(جامعة الكوفة: كلية الادارة والاقتصاد، 2005)

(3) حيدر موسى ،دراسة تركيبية لحقل الرميلة النفطية النفطي في جنوب العراق من البيانات الجيوفيزيائية ومجسات الابار، رسالة ماجستير،(جامعة البصرة:كلية العلوم،2018)

(4) شكاكطة عبد الكريم، دور منظمة الاوبك في سياسات الطاقة العالمية1973– 2014،رسالة دكتوراه،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية،2014)

(5) طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق1951–1968 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير،(جامعة تكريت:كلية التربية،2005)

ثانياً : الكتب العربية والمعربة

(1) حسن محمد علي ، قانون ضريبة الدخل وتطبيقاته في العراق ،(بغداد:مطبعة المعارف،1946)

(2) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية،(دمشق:دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر،1958) مؤسسة

(3) دايفدهفيني، بترول الصحراء'ترجمة اسماعيل الناظر'ط1،(نيويورك: فرانكلين،1960)

(4)) رحيم الشرع وعلي نعمة محمد،الاستثمارات النفطية في العراق عقود وتراخيص،(بيروت:دار السنهوري،2018)

(5) عبد الوهاب سلوم،قضية البترول العراقي، (القاهرة:دار الكتاب العراقي،1967)

(6) : ميلافيج وبلوشار،شركات النفط العالمية، (الموصل:دار الموصل للطباعة،1985)

(7) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق1925–1952، ط1،(بغداد: دار بغداد للمطبوعات،1980)

ثالثاً: الصحف والمجلات:

(1) تغريد معين حسن،تحديات الجغرافيا السياسية لتحول الطاقة وانعكاسها على الدول النفطية العراق انموذجاً،ج2،مجلة البحوث الجغرافية،العدد35،السنة2022

(2) جيف بورتر،اثر انهيار اسعار النفط على تنظيم داعش الارهابي،ترجمة وتلخيص مؤيد جبار حسن،مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة كربلاء ،نيسان2015

(3) صفاقس قاسم هادي ،دراسة مرجعية للمراحل الاولى لاستكشاف النفط في العراق، مجلة الآداب ،العدد129،حزيران2019

(4) عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي،اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد عام2003 في ضل تذبذب اسعار النفط العالمية،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،المجلد18

(5)) علي سعدي عبد الزهرة جبير، تدعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي،السنة الثامنة، مجلة حمورابي، العدد35،شباط 2020

(6) غالب نا السعدون ، حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار، ج2، مجلة الجمعية العراقية ، العدد69،كانون الثاني 2013